6 December 2001
Arabic

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٢١ (ز) من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية
والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة
والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

أنغولا، بنن، بوركينا فاسو، بروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، غابون، غينيا
الاستوائية، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو: مشروع قرار منقح

التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٢/٥٥ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، و ١٦١/٥٥
المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة
الاقتصادية لدول وسط أفريقيا،

وإذ تضع في اعتبارها ميثاق إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي
اتفقت بموجبه بلدان وسط أفريقيا على العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية لمنطقتها دون
الإقليمية، وتعزيز التعاون الاقتصادي وإنشاء سوق مشتركة لوسط أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) الذي اعتمده رؤساء الدول
والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في قمة الأمم المتحدة للألفية، وبخاصة الفصل
سابعاً منه،

(١) القرار ٢/٥٥.

وإذ تخطط علما بأن رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء اتخذوا، في الدورة العادية التاسعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المعقودة في مالابو في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قرارا باستئناف أنشطة الجماعة عن طريق تزويدها بما يكفي من الموارد المالية والبشرية اللازمة لجعلها أداة حقيقية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، وتشجيع تنمية التعاون بين شعوبها تحقيقا للهدف النهائي المتمثل في جعلها إحدى الركائز الخمس للجماعة الاقتصادية الأفريقية، ومساعدة وسط أفريقيا في مواجهة تحديات العولمة على نحو أفضل،

وإذ تصنع في اعتبارها تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها^(٢)،

وإذ ترحب بإنشاء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا من أجل إشاعة مناخ السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية وتعزيز سيادة القانون اللازمة لتنميتها،

وإذ ترحب أيضا ببدء أنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وفقا لتوصيات الجمعية العامة في قرارها ٧٨/٥٣ ألف المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٥/٥٤ ألف المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ من أجل تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وكفالة سيادة القانون في المنطقة دون الإقليمية،

وإذ تشيد بما تقوم به الدول الأعضاء في الجماعة من جهود لتعزيز ترتيبات التعاون داخل الجماعة،

وإذ تلاحظ أن آثار الصراعات والخسائر في الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في وسط أفريقيا تستوجب مواصلة برامج الإصلاح وتعزيزها من أجل إنعاش اقتصادات بلدان المنطقة دون الإقليمية،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق خطر زيادة الفقر، خاصة في المناطق الريفية، بسبب الصراعات والخسائر في الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تؤكد الحاجة إلى استمرارية برامج الإنعاش وتعزيزها من أجل النهوض ثانية باقتصادات بلدان المنطقة دون الإقليمية،

وإذ ترحب بمساهمة منظومة الأمم المتحدة لاستكمال الجهود الوطنية ودون الإقليمية المبذولة من أجل النهوض بعملية إحلال الديمقراطية والإنعاش والتنمية في وسط أفريقيا،

(٢) A/52/871-S/1998/318.

وإذ تدرك الفرص والتحديات التي قد تنجم عن عملية العولمة والتحرير لاقتصادات بلدان المنطقة دون الإقليمية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التدابير التي تتخذها الجماعة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)،

وإذ تلاحظ أيضا ما تقدمه المرأة من إسهامات مهمة في عملية التنمية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا^(٣)؛

٢ - تشني على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأجهزة ومؤسسات وهيئات الأمم المتحدة التي تحرص على إقامة تعاون إنمائي مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أو تعززه أو تبادر به من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية؛

٣ - تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التي لم تُقِم بعد اتصالات وعلاقات مع الجماعة إلى أن تنظر في القيام بذلك؛

٤ - ترحب بقيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم المالي والتقني والمادي للجماعة؛

٥ - تشدد على أهمية التعاون المناسب بين منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

٦ - تكرر مناشدتها للمجتمع الدولي بأن ينظر بجدية في زيادة دعمه المالي، والتقني والمادي للجماعة من أجل تمكينها من أن تقوم على الوجه الكامل بتنفيذ برنامج عملها وتلبية احتياجات المنطقة دون الإقليمية في مجالي التعمير والإنعاش؛

٧ - تحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على المساهمة في جهود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز السلم والأمن في وسط أفريقيا وتنفيذ أهداف وأغراض والتزامات مؤتمرات الأمم المتحدة وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) وبوجه خاص من أجل تعزيز دور المرأة في عملية التنمية؛

٨ - ترحب أيضا بالإصلاحات التي تقوم بها الجماعة، ولا سيما تنفيذ برنامج عملها، لكي تكون أقدر على التصدي لتحديات التعاون والتكامل الإقليميين؛

- ٩ - تحث المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة على أن تواصل تقديم المساعدة الملائمة لبلدان الجماعة التي تمر بعملية التعمير الوطني بغية تمكينها من تعزيز جهودها الهادفة إلى إرساء الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون ودعم برامجها الإنمائية الوطنية؛
- ١٠ - تعرب عن اقتناعها بما للاستراتيجيات الإنمائية الشاملة المعدة على أسس سليمة من أهمية في تجنب الصراعات والاضطرابات، وتسلم بقيمة التعاون الدولي وجهود صنع السلام وحفظ السلام، وتشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة البلدان التي تستقبل لاجئين على التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية التي تنتج عن ذلك؛
- ١١ - تناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم المساعدة في تعزيز الوسائل المتاحة في المنطقة لضمان حيازة الجماعة للقدرات اللازمة في مجالات الوقاية والرصد والإنذار المبكر، ولعمليات حفظ السلام؛
- ١٢ - تدعو المجتمع الدولي إلى النظر في دعم إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وممرات إنمائية داخل منطقة الجماعة بمشاركة نشطة من القطاع الخاص؛
- ١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تكثيف اتصالاته مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تعزيز وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة؛
- ١٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.